يضم 30 الف وحدة وعقد تنفيذ البنية التحتية سيوقع في الربع الاول من العام المقبل

أبل : مشروع « المطلاع» سيساهم بالقضاء على الأزمة الإسكانية

■ توزيع الوحدات على المخطط ليس بشيء جديد وسبق للمؤسسة ان قامت بذلك

الوزير ياسر أبل خلال حضوره اجتماع اللجنة

أعضاء اللجنة الإسكانية (تصوير: صالح محمد)

■ تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه

■ الكندري : نفذنا وعدنا للشعب بتوزيع 12 الف وحده سكنية خلال السنة الماضية

■ نشكرصاحب السمو الذي وجه الى سرعة حل القضية الشعبية الاولى لدى المواطنين

■ سنوجه دعوة لوزير الكهرباء للاطلاع على جاهزية الوزارة لتوفير الطاقة لمشروع جنوب المطلاع

■ النصف: أقول لمن انتقد القضية الاسكانية من النواب السابقين بأن القضية لم تكن في أجنداتكم عندما كنتم نواباً

■ هناك تصورات في المستقبل لمعالجة اشتراطات الرعاية السكنية وهو امر مستقبلي

ناقشت اللجنة الاسكانية البرلمانية اليوم،امس، موضوع التوزيعات الاسكانية للعام 2016/2015 والخطة المستقبلية للتوزيعات الاسكانية.

وقال رئيس اللجنة فيصل الكندري في تصريح للصحافيين انه تم تنفيذ ما وعدنا به الشعب الكويتي بتوزيع 12 الف وحده سكنية خلال السنة المالية الماضية.

واضاف ان الوزير ياسر ابل عرض على اللجنة تفاصيل مشروع جنوب المطلاع السكني والمتضمن 12 الف وحده سكنية معربا عن شكره للتعاون الحكومي مع المجلس في وضع اللبنات الاولى التي يتم الاستناد اليها في حل المشكلة الاسكانية.

وتقدم الكندري بالشكر الى مقام سمو الامير والذي وجه الى سرعة حل القضية الشعبية الاولى لدى المواطنين.

كما اشاد بدور رئيس مجلس الامة وسمو رئيس الوزراء الذين ابديا اهتمامهما لافتا الى سرعة حل هذه القضية والتي تراكمت خلال السنوات السابقة .

وتساءل الكندري عن ما تقوم به المجالس السابقة لهذه القضية .

واوضح ان اللجنة الاسكانية ستوجه دعوة لوزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء احمد الجسار لاجتماعها المقبل للاطلاع على جاهزية وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة الكهربائية لمشروع جنوب المطلاع والطرق المؤدية لهذه المنطقة.

وبين ان القطاع الخاص سيشارك بانجاز 20 بالمئة من البنية التحتية لهذا المشروع الجديد.

وقال سنكون واضحين مع الشعب كما كنا دائما واذا تبين لنا عدم القدرة على انجاز شيئ ما سنطلع الشعب على ذلك وكل المعوقات التي تسببت في ذلك

ومن جانبة قال وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ان مشروع مدينة المطلاع السكني سيساهم بالقضاء على ما يسمى بـ«الازمة الاسكانية» حيث يضم 30 الف وحدة سكنية على ان توزع 12 الف وحدة كدفعة اولى خلال عام 2016/2015 مؤكدا ان عقد تنفيذ البنية التحتية للمشروع سيوقع في الربع الاول من العام المقبل.

واوضح ابل في تصريح للصحافيين في مجلس الامة عقب مشاركته في اجتماع اللجنة الاسكانية البرلمانية ان المرحلة الاولى لتوزيعات مشروع المطلاع ستكون في اغسطس 2015 وتضم 1500 وحدة سكنية على ان تستكمل شهريا بواقع 1500 وحدة حتى مارس 2016 بمجموع 12 الف وحدة سكنية.

واشار الى ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية فتحت باب التخصيص لمشروع المطلاع في 26 ابريل الماضي.

واكد ان المشروع يعتبر من اضخم المشاريع على مستوى المنطقة ويعتبر اول مشاريع الوزارة حسب برنامج عمل الحكومة على ان يتبعه مشروعا جنوب منطقة سعد العبدالله والخيران مشددا على سعي الحكومة ومجلس الامة لحل القضية «بواقعية».

واضاف ان هناك من يعتقد ان توزيع الوحدات على المخطط «امر غير حقيقي لكني أؤكد ان هذه التوزيعات ليست بشيء جديد حيث سبق للمؤسسة ان قامت بذلك وتم تسليم الوحدات.

واشار الى ان اغلب التوزيعات التي تمت خلال عام 2015/2014 تم طرح مناقصاتها حيث يعمل المقاولون الان في تلك المشاريع التي تخص توسعة الوفرة ومنطقة ابو حليفة مشيرا الى ان مناقصة مشروع غرب عبدالله المبارك طرحت بالفعل وسيتم توقيعها في يوليو القادم.

وحول نتائج توزيعات خطة الوزارة لعام 2015/2014 قال الوزير ابل ان الحكومة تعهدت بتوزيع 12,735 وحدة سكنية وتم بالفعل توزيع 12 الفا و30 وحدة سكنية حتى 31 مارس الماضي وخلال شهر ابريل اكملت المؤسسة توزيع باقي الوحدات بالكامل.

ولفت الى ان التنسيق بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية وكافة وزارات الدولة قائم ومستمر لا سيما مع وزارة الكهرباء والماء.

واضاف ان مشروع المطلاع من المتوقع ان يستهلك ثلث طاقة الكهرباء في البلاد اي نحو خمسة الاف ميجاواط وعليه تم تعديل القانون رقم 39 لسنة 2010 في شان تاسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه حتى يساعد وزارة الكهرباء في انشاء محطات قوى كهربائية تتجاوز طاقتها 500 ميغاوات.

وبشان اعلان مؤسسة الرعاية السكنية تسجيل طلبات «من باع بيته» في العاشر من مايو الجاري قال ابل انه وبحسب القانون يجب ان توفر تلك الوحدات خلال ثلاث سنوات وعليه تم فتح باب استقبال الطلبات لحصر اعداد الحالات ووضع الحل المناسب لها من خلال المشاريع القادمة للمؤسسة.

وحول التعامل مع حالات رفض التخصيص وتاجيله اوضح الوزير ابل ان «هناك تصورات في المستقبل لمعالجة اشتراطات الرعاية السكنية وهو امر مستقبلي سنبحث فيه على خط موازٍ آخر».

وعلى صعيد متصل ذكر مقرر اللجنة النائب راكان النصف :«في العام الماضي وعد وزير الاسكان بتوزيع 12 الف وحدة سكنية وتميزنا بالشفافية و كان هناك توزيع فعلي وآخر على المخطط «.

ولفت إلى أنه «تم توزيع 12 الف وحدة بالمطلاع على المخطط خلال العام الحالي وفتح باب التخصيص وستوزع على 8 مراحل من يوليو حتى 31 مارس 2016 «.

واكد ان «الفضل لا يُنسب للجنة الاسكانية او لغيرها وانما للجنود المجهولين في المؤسسة العامة للرعاية السكنية».. مضيفا «ونرحب باية انتقادات لكن ما لا اقبله هو التشكيك في حديث اعضاء اللجنة الاسكانية او تاويله».

وانتقد النصف ممن قلل من جهد اللجنة الاسكانية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وقال :« النائب السابق الذي ينتقد توزيع 12 الف وحدة على المخطط بانه انجاز اقول له نعم إنه انجاز..وهذ إما يستغفل الناس او إنه مغفل لانه لم يتم توزيع اي وحدات على المخطط منذ 2009 و لو انتقد هذا النائب اللجنة الاسكانية لما قمنا بالرد عليه لكن نرد بسبب انتقاده للجنود المجهولين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية».

وزاد:«اقول لمن انتقد القضية الاسكانية من النواب السابقين اسمحوا لي بان القضية لم تكن في اجنداتكم عندما كنتم نواباً».

أكدت ان مستوى إشغال وظيفة « باحث» لغير الكويتيين أسرع من توظيف الكويتيين

«الميزانيات» : مشاريع عديدة لمعهد الأبحاث لم يتم الصرف عليها رغم اعتماده منذ 2011

لجنة الميزانيات

جانب من الحضور

■ عدم الالتزام بتوصيات اللجنة بشأن زيادة الايرادات لتتناسب مع المصروفات المتنامية سنويا

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب لمناقشة ميزانية معهد الكويت للابحاث العلمية للسنة المالية 2016/2015 حيث قدرت مصروفات المعهد بـ 107.863.000 دينار في حين تم تقدير الإيرادات بـ 9.124.000 دينار.

واستكمالا لمتابعة اللجنة لمعرفة مدى جدية الجهات الحكومية في تسوية ما عليها من ملاحظات فقد افاد ديوان المحاسبة أن المعهد قد أرسل ردوده إليه وجاري تقييمها.

وتابعت اللجنة ما اثارته سابقا من ملاحظات مستمرة على المعهد ومنها ان مجلس امناء المعهد لا يلتزم بعدد الاجتماعات المقررة قانونا في كل سنة والمقدرة بـ (4) اجتماعات على الأقل وهناك عدة اجتماعات اتخذت قراراتها بالتمرير لاعتماد ميزانية المعهد وحسابها الختامي وتقرير مراقب الحسابات الخارجي ومحاضر اجتماعات دراسة الميزانيات بما فيها ميزانية هذه السنة المالية بحجة تسليم الميزانيات في مواعيدها الدستورية !!

ومنها على سبيل المثال اجتماعات مجلس الأمناء في سنة 2013 ،حيث اجتمع المجلس (3) اجتماعات منها اجتماعين بالتمرير واجتماع لا يوجد له محضر رسمي ورغم ذلك يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الأمناء بالكامل !!

إضافة إلى ذلك فإن قرارات المزايا المالية الصادرة من مجلس امناء المعهد تشترط حصولها على موافقة من مجلس الخدمة المدنية قبل صرفها للمستحقين إلا أن إدارة المعهد لا تلتزم بذلك مما نتج عنه عدة ملاحظات بهذا الشان رصدها ديوان المحاسبة في تقريره.

كما لم يزود المعهد اللجنة بالبيانات المطلوبة التي طلبتها سابقا حول إبرام المعهد لعقد استشاري مع احد الكويتيين المتقاعدين من المعهد بمكافأة شهرية مقدارها 4500 دينار بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء والذي حدد سقف قيمة المكافأة الشهرية بـ 2000 دينار وأرسل عوضا عنها بيانات أخرى لم تطلبها اللجنة.

وبعد فحص هذه المستندات تبين أن المعهد استعان بالمستشار المتقاعد قبل صدور الموافقة عليه من ديوان الخدمة المدنية وبمكافأة شهرية تقدر بـ 4500 دينار وما ان صدرت موافقة ديوان الخدمة المدنية على الاستعانة به ولكن بمكافأة شهرية مقدارها 2000 دينار كما نص قرار مجلس الوزراء ، تم تجزئة قيمة مكافأة الشهرية للمستشار على شكل راتب شهري والباقي تحت عنوان (دفعات مالية مقابل تنفيذ اعمال) مما نتج عنه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها 15 الف دينار وذلك حسب تقرير ديوان المحاسبة ، ولا بد من تصويبها.

وفيما يخص الميزانية فقد اتضح للجنة أن المعهد لا يلتزم بتوصياتها بشأن زيادة إيراداته لتتناسب مع مصروفاته المتنامية سنويا خاصة وانه مصنف على انه ميزانية مستقلة

كما لاحظت اللجنة انخفاض قيمة الأبحاث الحكومية التي يبرمها المعهد مع الجهات الحكومية المستفيدة خلافا لما أوصت اللجنة به سابقا من ضرورة قيام المعهد على العمل لتلبية احتياجات الدولة من الاستشارات العلمية بدلا من قيامها بالاستعانة بجهات استشارية خارجية لتقليل التكلفة على المال العام.

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي بند (الأبحاث والاستشارات) يكلف الدولة سنويا مبالغ تصل إلى 100 مليون دينار وحصة المعهد منها 1% فقط في حين أن تكلفة الاستشارات في القطاع النفطي تقدر بـ 70 مليون دينار وحصة المعهد منها 4% فقط.

وفيما يخص التوظيف فقد تبين للجنة أن للمعهد (49) درجة وظيفية لا يتم شغلها منذ عدة سنوات وأن مستوى إشغال الوظائف الشاغرة لغير الكويتيين لوظيفة (باحث وأخصائي) أسرع من توظيف الكويتيين

وأوصت اللجنة بضرورة الإسراع في شغل هذه الوظائف من خلال الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف اليومية حفاظا على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة وعدم تكرار بعض الملاحظات التي شابت التوظيف لدى المعهد سابقا.

وفيما يخص المشاريع الإنشائية تبين للجنة أن للمعهد 15 مشروعا إنشائيا وهناك العديد من المشاريع لم يتم الصرف عليها نهائيا رغم أنها معتمدة منذ السنة المالية 2011/2010.

أما فيما يخص مشروع (تصميم وإنشاء مرافق محطة توليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بسعة 75- 100 ميجاوات) فقد اتضح للجنة أن المعهد يضع اعتمادات مالية كبيرة جدا ولا يتمكن من تنفيذها مما يضخم ميزانية المعهد دون مبرر حيث أنه خلال الـ4 سنوات المالية السابقة تم اعتماد مبلغ 82 مليون دينار ولم يصرف منها إلا مليونين دينار فقط.

كما أن اللجنة ابدت عدة ملاحظات على هذا المشروع سابقا منها ارتفاع تكلفة المشروع من 98 مليون دينار إلى 176 مليون دينار بالإضافة إلى أن طبيعة هذا المشروع تنفيذي وليس بحثي وهو من مجال وزارة الكهرباء والماء وليس المعهد ،ويستطيع المعهد أن يساهم في تنفيذه من خلال ما يقدمه من الأبحاث والخدمات الاستشارية.

القضيبي : توجيه الدعوة لجميع النقابات العمالية لمناقشتهم في «البديل الاستراتيجي»

قررت لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية توجيه الدعوة لجميع النقابات العمالية في البلاد لمناقشتهم في مشروع قانون البديل الاستراتيجي الحكومي والمقدم الى اللجنة .

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد القضيبي في تصريح صحافي« ان اللجنة ناقشت بند واحد مدرج على جدول اعمالها والمتعلق باقتراح تعديل قانون نهاية الخدمة والقاضي بالزام الدولة بسداد ١.٥ ٪ عن المؤمن عليه ويلزم المتقاعد بـ ١ ٪ مشيرا الى ان اللجنة استمعت لرأي المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية التي اكدت بدورها ان الرأي النهائية بهذا المقترح يعود لوزارة المالية .

ومن جهة اخرى نود القضيبي الى ان اللجنة ناقشت ايضا على بند مايستجد من اعمال مشروع قانون البديل الإستراتيجي المقدم من الحكومة والقاضي فقط بتعديل قانون ديوان الخدمة المدنية دون اي تفاصيل .

واوضح القضيبي ان ما نشر في الصحف دراسات حكومية بشان البديل وليس مشروع القانون الحكومي مبينا ان اللجنة ستستدعي جميع النقابات لاجتماعها المقبل لمناقشتهم في مشروع القانون.

الحمدان يسأل عن عوائق تطبيق رخصة التعليم على المعلمين الجدد

وجة النائي حمود الحمدان سؤالا بشان تطوير التعليم جاء فية :

يسعى الجميع للارتقاء بالعملية التعليمية والمحور الأساسي للإرتقاء هو المعلم ولذلك يجب الحرص على أن يكون متمكناً من المادة العلمية التي يدرسها ومتميزاً بالمهارات الأساسية للتدريس واساليبه الحديثة ووسائله التكنولوجية وفي تصريح صحفي قال وزير التربية أن " رخصة المعلم جزء من الحل " .

لذا أرجو إفادتي وتزويدي بالآتي :

لماذا لا تتجه جامعة الكويت لجعل نظام التعليم في كلية التربية نظام تتابعي بدلا من النظام التكاملي المعمول به حاليا؟

لماذا لا تتجه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لجعل نظام التعليم في كلية التربية الأساسية نظاماً تتابعياً بدلاً من النظام التكاملي المعمول به حاليا ؟

ما العوائق دون تطبيق رخصة التعليم على المعلمين الجدد؟

هل توجد دراسات قدمت لتحويل الكليات التربوية إلى كليات تتابعية ، بحيث يدرس الطالب الجامعي في الكلية العلمية التي يريدها ، وبعد تخرجه منها يدرس في الكليات التربوية لمدة عامين يضمنان التدريب الميداني ليحصل بعدها على رخصة التعليم مثلا؟